

Distr.: General
3 May 2021
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة العشرون

نيويورك، 1-4 حزيران/يونيه 2021

البند 2 و 5 و 7 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ
التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة
للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة
الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موجز

يتضمن هذا التقرير المقدم استجابة للقرارين 1/19 و 2/19 اللذين اتخذتهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2016، لمحة عامة عن التقدم المحرز في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة 2016-2020. كما أنه يركز على التدابير المتخذة لتنفيذ المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وعلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لعام 2017، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، يناقش مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) الدعم المستمر الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما يتضمن التقرير وصفا لدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تصدي منظومة الأمم المتحدة لأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وغيرها من التحديات الإنمائية. والهدف من التقرير هو توضيح الطرق التي تتجلى من خلالها في عملية التصدي لتلك الجائحة أهداف وأولويات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على النحو المبين في خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستراتيجية

* SSC/20/L.2



الرجاء إعادة استعمال الورق

270521 210521 21-05871 (A)



الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويُختتم التقرير بتقديم توصيات إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، بشأن زيادة الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير استجابة للقرارين 1/19 و 2/19 اللذين اتخذتهما اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2016، ويوفر وصفا للتقدم المحرز في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية خلال الفترة 2016-2020. ولدى إعداد التقرير، التزم مدير البرنامج بالإطار الذي حددته خطة عمل بونيس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (1978)، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 1995، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2009.

2 - وتطلب اللجنة الرفيعة المستوى عادة إلى مدير البرنامج أن يقدم تقريرا كل سنتين عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك الوثائق التأسيسية الثلاث. وينبع الطلب من سنوات إنشاء التعاون الدولي من أجل التنمية. وبالنظر إلى مرور الوقت منذ أن أقرت الجمعية العامة الوثائق، فإن تقديم تفسير لاستمرار أهميتها كنقاط مرجعية لقياس تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب له ما يبرره كمقدمة لهذا التقرير.

3 - وخلال سبعينيات القرن الماضي، قام البرنامج الإنمائي بدور بالغ الأهمية بالنسبة إلى الترحيب بالبلدان النامية المستقلة حديثا في منظومة الأمم المتحدة وعقد المؤتمر في بونيس آيرس الذي أسفر عن خطة عمل بونيس آيرس، وهي أداة لتوجيه ما أصبح يعرف باسم "التعاون بين بلدان الجنوب". وتوضح الخطة الفلسفة الأساسية والأهداف البرنامجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي. فالجهود المبذولة لتعزيز التكامل الإقليمي في بلدان الجنوب، على سبيل المثال، مستوحاة من خطة عمل بونيس آيرس. كما تضمنت الخطة تفاصيل عن أهداف التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أثرت في العديد من المبادرات فيما بين بلدان الجنوب في مختلف المجالات المواضيعية والمناطق الجغرافية الوارد بيانها في هذا التقرير.

4 - وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان الإقرار بالسمات البارزة التي تجعل خطة عمل بونيس آيرس، باعتبارها مخططا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالغة الأهمية بالنسبة إلى التدابير المتخذة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والطريقة التي تتصدى بها بلدان الجنوب وشركاؤها لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمات العالمية الأخرى. وضممت العديد من المبادرات الواردة في هذا التقرير لتحقيق الأهداف الرئيسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المحددة في خطة عمل بونيس آيرس والتي تتلقى الدعم من البرنامج الإنمائي وكيانات الأمم المتحدة الأخرى منذ عقود. وتشمل تلك الأهداف ما يلي:

- (أ) تعزيز الاعتماد على الذات لدى البلدان النامية على أساس تعزيز قدراتها الإبداعية من أجل تصور حلول لتحدياتها الإنمائية تتماشى مع تطلعاتها وقيمتها واحتياجاتها الخاصة؛
- (ب) تبادل الخبرات وتجميع وتبادل الموارد التقنية؛
- (ج) نقل التكنولوجيا والمهارات الملائمة لاحتياجات البلدان النامية وإمكاناتها الإنمائية؛
- (د) بناء قدرات البلدان النامية من أجل تحديد التحديات الإنمائية وتحليلها ووضع استراتيجيات علاجية؛
- (هـ) تعزيز الكفاءة التكنولوجية في بلدان الجنوب.

5 - وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه مع استمرار المرحلة الحالية من العولمة، طلبت الجمعية العامة، في قرارها 96/49، إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهي اللجنة السلف للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إدراج بند بشأن الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (المعروف حاليا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب) في جدول أعمال دورته التاسعة، في عام 1995. واستجابة لذلك الطلب، قام البرنامج الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي أصبحت الآن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بإعداد تقرير (TCDC/9/3) تضمن توصيات محددة بشأن إعادة توجيه التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتمكين البلدان النامية من التكيف مع العولمة. وسعت استراتيجية الاتجاهات الجديدة إلى تسليط الضوء على التدابير اللازمة لضمان أن تقوم البلدان النامية في نفس الوقت بتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والمشاركة بفعالية في النظام الاقتصادي العالمي. واستناداً إلى الاستراتيجية، أُشير كذلك إلى ضرورة أن يركز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المجالات ذات الأولوية العالية مثل التجارة والاستثمار، والإنتاج والعمالة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، والقضاء على الفقر، والبيئة. وقام اختيار المجالات على أساس أن المبادرات ذات الصلة سيكون لها أثر إنمائي كبير على العديد من البلدان النامية؛ ويرد بيان التركيز على تلك المجالات في هذا التقرير. كما أخذت استراتيجية الاتجاهات الجديدة بمفهوم "التعاون الثلاثي" الذي يقوم على أساس أن البلدان النامية بحاجة إلى دعم تكميلي من البلدان المتقدمة النمو ومنظمات الأمم المتحدة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورحبت الجمعية العامة، في قرارها 119/50، بالتقرير عن الاتجاهات الجديدة (TCDC/9/3).

6 - وفي وقت لاحق، دعت الجمعية العامة، في قرارها 209/62، إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإقرارها خطة عمل بوينس آيرس. واضطلع مدير البرنامج الإنمائي بدور الأمين العام للمؤتمر، الذي صدرت في ختامه وثيقة نيروبي الختامية التي أقرتها الجمعية في قرارها 222/64. وتتضمن الوثيقة الختامية المبادئ التي ينبغي أن توجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعوة من الدول الأعضاء إلى كيانات الأمم المتحدة لتتوسط دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما اضطلع مدير البرنامج الإنمائي بدور الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عُقد في بوينس آيرس في آذار/مارس 2019.

7 - وبالتالي، فإن اللجنة الرفيعة المستوى تواصل تكليف مدير البرنامج الإنمائي برصد التقدم المحرز في تنفيذ الوثائق التأسيسية الثلاث والإبلاغ عنه، وهي الوثائق التي تحدد الغرض من التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأولوياته الاستراتيجية ومبادئه، فضلا عن عقد اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى. وبناء على ذلك، يتضمن الفرع ثانيا من هذا التقرير دراسة للسياق العالمي الذي تم فيه تفعيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترة 2016-2020 في إطار الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية. ويتناول الفرع ثالثا مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تضطلع بها البلدان النامية في أفريقيا والدول العربية وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويركز الفرع رابعا على التعاون الثلاثي الذي يشمل البلدان المتقدمة النمو والشركاء الآخرين ذوي الصلة، بينما يركز الفرع خامسا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يشارك فيه المجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاع الخاص. ويتضمن الفرع سادسا دراسة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب

والتعاون الثلاثي في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19. ويغطي الفرع سابعاً تنفيذ إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بينما يسلط الفرع ثامناً الضوء على الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية للبرنامج الإنمائي دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويحتوي الفرع تاسعاً على تفاصيل الخطوات التي اتخذها البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمتابعة التوصيات الواردة في تقرير مكتب المراجعة والتحقيقات لعام 2017. ويُختتم التقرير بتقديم توصيات إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، بشأن زيادة الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتعافي من جائحة كوفيد-19 وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ثانياً - السياق العالمي والاتجاهات العالمية

8 - شهدت الفترة 2016-2020 مزيجاً من التقدم البشري الكبير والصدمات المدمرة. وانخفضت معدلات الفقر من 35 في المائة في عام 1990 إلى أقل من 10 في المائة في عام 2016؛ وبحلول عام 2019، انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع (على أقل من 1,90 دولاراً في اليوم) إلى 630 مليوناً من بليونين في عام 1990. إلا أن الوضع تغير بحلول عام 2020، نظراً إلى الأثر الشديد لأزمة كوفيد-19، كما يتضح من عدد الوفيات في العالم الذي تجاوز 2,8 مليون شخص في نيسان/أبريل 2021⁽¹⁾، بالإضافة إلى أثارها الاقتصادية المدمرة. ومن الشواغل العديدة، نشأت مخاوف من أن المكاسب التي تحققت في مجال التخفيف من حدة الفقر خلال العقود الثلاثة الماضية يمكن عكس اتجاهها بسبب الأزمات، بما في ذلك النزاعات العنيفة وتغير المناخ والجوائح⁽²⁾.

9 - ومن الأحداث الرئيسية الأخرى التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير الاحتجاجات الواسعة النطاق التي اتسمت بالمطالبة بالحرية السياسية والإنصاف والعدالة، فضلاً عن النداءات للحصول على سلع وخدمات ميسورة التكلفة. ومما كان مدعاة للقلق بنفس القدر تقادم أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتجلت هذه التفاوتات، على سبيل المثال، في عدم التكافؤ في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والغذاء والسكن اللائق والعديد من الضروريات الأخرى⁽³⁾. وإن حالات الحرمان هذه عرضت للخطر على نحو غير متناسب الفقراء وغيرهم من الضعفاء، أفراداً وجماعات، الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19 والأزمات الأخرى المرتبطة بتغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف وحرائق الغابات والأخطار الأخرى.

10 - وفي خضم هذه التحديات، أكد البرنامج الإنمائي ضرورة النظر إلى التقدم البشري من منظور أوسع من منظور الدخل النقدي. وفي إطار شراكة مع جامعة أكسفورد، طرح البرنامج الإنمائي مفهوم

(1) Johns Hopkins University and Medicine, COVID-19 Dashboard by the Center for Systems Science and Engineering database. متاح على الرابط التالي: <https://coronavirus.jhu.edu/map.html> (تم الاطلاع عليه في 7 نيسان/أبريل 2021).

(2) انظر World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2020: Reversals of Fortune* (Washington, D.C., 2020).

(3) انظر - *Human Development Report 2019: Beyond Income, beyond Averages, beyond Today* - Inequalities in Human Development in the 21st Century (United Nations publication, Sales No. E.20.III.B.1).

”الفقر المتعدد الأبعاد“، بالرجوع إلى صانعي السياسات والممارسين في مجال التنمية الذين بدأوا في تقصي الأسباب الجذرية للفقر التي تتجلى في الظروف المعيشية الدقيقة للفقراء والمجتمعات الفقيرة. وهذا النهج يمكن الجهات الفاعلة في مجال التنمية من اعتماد تدابير تصحيحية لا تترك أحد خلف الركب، حسبما تقتضيه خطة عام 2030. فعلى سبيل المثال، يكشف الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد لعام 2020 الذي أعده البرنامج الإنمائي أن 803 ملايين شخص ممن يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد يعيشون في أسر معيشية تعاني من نقص التغذية، وأن 1,03 بليون شخص لديهم مساكن دون المستوى اللائق، وأن 476 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس⁽⁴⁾.

11 - إلا أن الأزمة سلطت الضوء على حيوية المؤسسات المالية في بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، قام مصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والبنك الإسلامي للتنمية بإعادة توجيه برامج الإقراض الخاصة بها نحو مشاريع الاستثمار في مجال الصحة. وبغية زيادة التمويل الخارجي المقدم إلى البلدان النامية، بقيمة تقدر بمبلغ 2,5 تريليون دولار على مدى العامين المقبلين، اعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن ”التخفيض الحصيف لنسب رأس المال إلى القرض قد يمكن مصارف التنمية دون الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وأفريقيا من توسيع حافظات قروضها بنحو 25 بليون دولار“ وأنه قد يكون بإمكان بلدان الجنوب أيضاً استخدام الأموال الموجودة في جنوب الكرة الأرضية لزيادة السيولة التي تشتد الحاجة إليها⁽⁵⁾، بما في ذلك صناديق السيولة الإقليمية، التي يمكن أن تكون مصادر تمويل، خاصة للبلدان ذات البدائل المحدودة.

12 - وتقوم جهات فاعلة جديدة من بلدان الجنوب بتكملة الهيكل التقليدي للتعاون الإنمائي الدولي وإعادة تشكيله. وإلى جانب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعد البرازيل والصين والهند أكبر ثلاث جهات تقدم المساعدة الإنمائية وجهات فاعلة جديدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما أن بلدانا أخرى، من بينها الإمارات العربية المتحدة وتايلاند وتركيا وجنوب أفريقيا وماليزيا والمملكة العربية السعودية، تأخذ زمام المبادرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما في مجال التنمية الإقليمية والأقليمية.

13 - ويبين ما تقدم من سرد أوجه التفاوت في السياق العالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقبل تفشي الجائحة، تحقق الكثير للحد من الفقر وما يتصل به من حالات الحرمان، ولكن لا يزال الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق التطلعات والأهداف البرنامجية المحددة في خطة عمل بوينس آيرس، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية. وتركز الفروع التالية على بعض الاتجاهات الرئيسية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فضلا عن أمثلة على ذلك، بما في ذلك التعاون والشراكات داخل الأقاليم وفيما بينها ومع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من عام 2016 إلى عام 2020.

(4) UNDP and Oxford Poverty and Human Development Initiative, “Global Multidimension Poverty Index 2020: charting pathways out of multidimensional poverty – achieving the SDGs”, 2020, p. 3

(5) Richard Kozul-Wright, “COVID-19 crisis: how South-South cooperation can support economic recovery”, UNCTAD, 3 June 2020

ثالثا - البلدان النامية

14 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت البلدان النامية تحديات إنمائية متعددة ومتراكمة على صعيد الاقتصاد الكلي وعلى مستوى الاستقرار المالي بسبب تغير المناخ. وبالتالي، ظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب نموذجًا مهمًا للتعاون، بينما سعت البلدان النامية وشركاؤها إلى التعجيل بتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

ألف - أفريقيا

15 - في أفريقيا، دعمت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية الجديدة بالذكر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبغية تعزيز التكامل الإقليمي، دخل الاتفاق التاريخي المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في أيار/مايو 2019 بعد مفاوضات مطولة وصعبة - وهو إنجاز هام من حيث الأهداف ذات الأولوية لبلدان الجنوب المبنية في خطة عمل بوينس آيرس وفي استراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون بين بلدان الجنوب. ويعد إنشاء منطقة التجارة الحرة بأن يكون له أثر اجتماعي واقتصادي كبير، بالنظر إلى أن أفريقيا لديها سوق واحدة موسعة تضم أكثر من 1,3 بليون شخص ونتاج إجمالي سنوي قدره 2,2 تريليون دولار، مع إمكانات كبيرة للنمو. ومن المتوقع تحقيق مكاسب إضافية من التجارة بين البلدان الأفريقية، التي قد يتوسع نطاقها بنسبة 33 في المائة، بالإضافة إلى مكاسب في الرفاه بقيمة 16,1 بليون دولار يمكن أن تتحقق أيضًا خلال مرحلة الانتقال إلى منطقة التجارة الحرة⁽⁶⁾.

16 - وقبل نقشي الجائحة، حدثت جاذبية أفريقيا المتزايدة بالنسبة إلى الحكومات والشركات الأجنبية بالعديد من المعلقين إلى التحذير من "هروع" جديد إلى أفريقيا يشمل بلدان الشمال وبلدان الجنوب التي تسعى إلى الاستفادة من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لأفريقيا، وما تتمتع به من موارد طبيعية وفيرة وطبقة وسطى آخذة في الاتساع وسوق كبيرة⁽⁷⁾. وفي هذا السياق، عززت الجهات الفاعلة الرئيسية الجديدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب أنشطتها في المنطقة وأثرت في برامج التجارة والاستثمار وتنمية الهياكل الأساسية والتعاون الدولي من أجل التنمية في أفريقيا⁽⁸⁾. واضطلع العديد من بلدان الجنوب، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والبرازيل وتركيا والصين والهند، بدور أكثر استباقية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القارة. كما عززت الشركات من البلدان الأفريقية المتوسطة الدخل، مثل جنوب أفريقيا ومصر والمغرب، انخراطها الاقتصادي في المنطقة، بما يتماشى مع الأولويات المحددة في استراتيجية الاتجاهات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يصبح الدعم المقدم من الشركاء من بلدان الجنوب، مثل مصرف التنمية الجديد، وسيلة مهمة لتمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أفريقيا. وإن عدد القادة الأفريقيين الذين يضطلعون بدور قيادي في تحديد شروط الانخراط مع البلدان الأخرى قد ازداد أيضًا، وإن كان ببطء. وستكون هذه القيادة بالغة الأهمية بالنسبة إلى تلافى التفاوتات التي يمكن أن

(6) *Economic Development in Africa Report 2019: Made in Africa – Rules of Origin for Enhanced Intra-African Trade* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.7), p. xiii

(7) "The new scramble for Africa", *The Economist*, 7 March 2019

(8) المرجع نفسه.

تقلل من الفوائد التي يمكن أن تجنيها أفريقيا من ازدياد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في القارة.

17 - وإلى جانب التجارة والاستثمار، شملت اتجاهات التعاون الأخرى فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا مضاعفة الجهود تحقيقاً للتكامل الإقليمي، كما ذكر أنفا. ووضع الاتحاد الأفريقي أطر عمل إضافية تتماشى مع التوصيات الواردة في خطة عمل بونينس آيرس. فعلى سبيل المثال، وضع الاتحاد الأفريقي خططاً للتصنيع والزراعة وتطوير البنى التحتية في جميع أنحاء القارة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جعلت آثار جائحة كوفيد-19 من الضروري للغاية اللجوء إلى كيانات مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا لتجميع الموارد وتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات من أجل التصدي للأزمات في جميع أنحاء القارة.

18 - وازدادت أيضاً أهمية دور الشراكات والمشاريع الاقتصادية من حيث حجم الموارد المخصصة لأشكال التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، في عام 2018⁽⁹⁾، تعهدت الصين بمبلغ 60 بليون دولار لصالح أفريقيا في إطار منتدى التعاون الصيني الأفريقي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، فُتح في المغرب باب التوقيع على الاتفاق الإطاري للتحالف الدولي للطاقة الشمسية الذي أُطلق في عام 2015. وانضم العديد من البلدان الأفريقية إلى التحالف، مما سيمكنها من تحسين الكهرباء الريفية، من بين منافع أخرى. وأصبحت هذه التطورات ممكنة بفضل السياسات المحسنة والنمو الاقتصادي السريع والمستدام في العديد من البلدان الأفريقية قبل تفشي جائحة كوفيد-19. وفي عام 2016، تم السعي أيضاً إلى إصلاح الاتحاد الأفريقي من خلال جعله أكثر قدرة على تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 من أجل تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة.

19 - ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الأفريقي انتعاشاً متواضعاً في عام 2021، وسيتوقف ذلك على تعزيز التعاون الدولي لوقف تفشي الجائحة وتقليل حالات الإغلاق وتحسين آفاق التجارة والأنشطة الأخرى. ويمكن استنتاج ضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في هذا الصدد من الحاجة الماسة إلى التعاون لتعزيز النظم الصحية في أفريقيا. ووفقاً لموجز الأمم المتحدة السياساتي المؤرخ 20 أيار/مايو 2020 بشأن أثر جائحة كوفيد-19 في القارة، يجب أن تؤكد الاستجابة الصحية العالمية على التضامن مع البلدان النامية، مسترشدة بمفهوم الصحة بوصفها منفعة عامة عالمية؛ فمن الأهمية بمكان كفالة المساواة في حصول أفريقيا على اللقاحات والعلاجات الطبية⁽¹⁰⁾. وتؤكد التطورات السابقة على الحاجة إلى اتخاذ تدابير من شأنها أن تعيد المنطقة إلى مسارها نحو النمو بعد الجائحة.

باء - الدول العربية

20 - اعتمدت الدول العربية، على اختلاف مستوياتها من حيث التنمية الاقتصادية، التعاون فيما بين بلدان الجنوب كنهج أكثر فعالية من حيث التكلفة من نماذج التعاون التقليدية الأخرى (انظر A/73/383،

China, Ministry of Commerce, “Elaboration on the eight major initiatives of the FOCAC Beijing (9) Summit”, 19 September 2018.

(10) الأمم المتحدة، “موجز سياساتي: أثر كوفيد-19 في أفريقيا”، 20 أيار/مايو 2020، ص 3 من النص الأصلي.

الفقرة 106). وفي الماضي، كان أكثر من 80 في المائة من التعاون العربي بين بلدان الجنوب يشمل دول عربية أخرى؛ أما الشركاء الرئيسيون في مناطق أخرى، فكانت بلدان في أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية.

21 - وكانت مصارف التنمية الوطنية، مثل الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق أبو ظبي للتنمية، من بين الجهات الفاعلة الرئيسية التي عززت التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة الدول العربية⁽¹¹⁾. ويأتي دعمها في الغالب في شكل قروض بشروط ميسرة واستثمارات ومبادرات لتخفيف عبء الدين وبناء البنى التحتية والتعاون التقني والتجارب في مجال التكنولوجيا والمنتجات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة تمويلًا للتجارة يتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز بشكل خاص على تمويل التجارة بين الدول الأعضاء. وبالمثل، تدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات الذي صُمم لدعم وتشجيع جهود المصدرين العرب لزيادة صادراتهم إلى الأسواق العربية وغير العربية، ومن ثم زيادة حجم التجارة العربية البينية وحجم الصادرات العربية المتجهة إلى الأسواق العالمية. إلا أنه بغية مواصلة زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة الدول العربية، ثمة حاجة إلى تعزيز القدرات المحلية، وضمان توفر الموارد الكافية وتعزيز آليات التنسيق.

22 - وسيتعين على الدول الأعضاء في المنطقة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمواجهة التحديات العديدة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الإقليمي بنسبة 5,7 في المائة⁽¹²⁾، وأن يتفاقم ذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وتشكل الجائحة أيضًا تهديدًا للمساعدات الإنسانية التي يحتاجها حوالي 55 مليون شخص في المنطقة (E/ESCWA/2020/INF.3). وقد يكون أحد الحلول الممكنة اتخاذ ترتيبات تعاونية بين بلدان الجنوب لإنشاء صندوق تضامن اجتماعي إقليمي يمول من خلال ضريبة التضامن الاجتماعي المتأصلة في الزكاة لدعم أشد الفئات والبلدان فقراً⁽¹³⁾.

جيم - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

23 - ظلت آسيا مركزًا للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب نظرًا إلى ارتفاع مستوى تكاملها الإقليمي، مما ييسر التجارة داخل المنطقة، من بين تبادلات أخرى. وفي عام 2017، تجاوز نمو التجارة في المنطقة نمو التجارة العالمية، حيث نمت الصادرات بنسبة 11,5 في المائة والواردات بنسبة 15 في المائة (انظر ESCAP/CTI/2019/1، الفقرة 2). وعلى الصعيد دون الإقليمي، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب آسيا بنسبة 10 في المائة، لتصل إلى 60 بليون دولار⁽¹⁴⁾، بينما انخفضت التدفقات إلى البلدان النامية في آسيا بنسبة 6 في المائة. وأسهمت مراكز الاستثمار وسلاسل القيمة الإقليمية في الكثير

(11) Salley Ahmed Mahmoud, "South-South Cooperation in the Arab region", in *Global Issues and Local Actions in South-South Cooperation* (New Delhi, Research and Information System for Developing Countries, 2019), p. 80

(12) الأمم المتحدة، موجز سياساتي: "أثر كوفيد-19 على المنطقة العربية - فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل"، تموز/يوليه 2020، ص 2 من النص الأصلي.

(13) الأمم المتحدة، موجز سياساتي: "أثر كوفيد-19 على المنطقة العربية"، ص 5 من النص الأصلي.

(14) "India among top 10 FDI recipients, attracts \$49 billion inflows in 2019: United Nations report", *Hindu Business Line*, 20 January 2020

من الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة وفيما بين بلدان الجنوب. وشكلت الاقتصادات الآسيوية 80 في المائة من جميع الصادرات بين بلدان الجنوب. وظلت الصين محرك النمو في التجارة والاستثمار في المنطقة حيث أن 19 من اقتصادات المنطقة "أفادت بأن الصين كانت أول أو ثاني أكبر سوق لصادراتها في عام 2017" (المرجع نفسه، الفقرة 4).

24 - وقبل جائحة كوفيد-19، كان من المتوقع من الاقتصادات الآسيوية أن "تصبح أكبر من بقية اقتصادات العالم مجتمعة" في عام 2020 من حيث تعادل القوة الشرائية⁽¹⁵⁾. وإن النمو في منصات التعاون الإقليمي مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة شنغهاي للتعاون جعل من آسيا محور تحرير التجارة المتعدد الأطراف. ويسهم الاتفاق الشامل والتدريجي بشأن شراكة المحيط الهادئ والتقدم المستمر نحو الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في تعزيز التنسيق في عموم آسيا بشأن الربط الشبكي وتحرير التجارة⁽¹⁶⁾.

25 - وعلى الرغم من أدائها المتميز في التجارة بين بلدان الجنوب وغيرها من التبادلات، لا تزال المنطقة تواجه تحديات كبيرة في البنية التحتية تعوق التنمية وزيادة التكامل. كما تظل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ عرضة للصدمات المناخية. لذلك، فإن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى بناء القدرات من أجل تحقيق المرونة الاقتصادية لمواجهة الصدمات الطبيعية في منطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا. وعلاوة على ذلك، ثمة ممارسات في آسيا بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن للمناطق الأخرى استخلاص الدروس منها. فعلى سبيل المثال، أعلن المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وشركة أموندي، وهي أكبر شركات إدارة الأصول في أوروبا، عن حافظة سندات المناخ الآسيوية التي بلغت قيمتها 500 مليون دولار في عام 2019. وكان الغرض من تلك المبادرة التعجيل بالعمل المناخي الذي يقوم به أعضاء المصرف، بما في ذلك زيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والقيادة الخضراء ومعالجة تخلف النمو في سوق سندات المناخ⁽¹⁷⁾. ومن المفيد أن تترك مناطق الجنوب الأخرى أنه على الرغم من الانخفاض الحاد في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020، فإن آسيا ومنطقة المحيط الهادئ كانت أفضل حالاً من بقية العالم بالنظر إلى مستوياتها العالي من التكامل الإقليمي.

دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

26 - في عامي 2016 و 2017، شاركت البلدان الإيبيرية الأمريكية بقوة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام 2016، سُجلت 1 355 مبادرة تعاون فيما بين بلدان الجنوب⁽¹⁸⁾، في حين أن 19 بلداً من البلدان الإيبيرية الأمريكية المنخرطة في التعاون الثنائي بين بلدان الجنوب شاركت في عام 2017 في

Wang Huiyao, "In 2020, Asian economies will become larger than the rest of the world combined: (15) here's how", World Economic Forum, 25 July 2019

(16) المرجع نفسه.

Asian Infrastructure Investment Bank, "AIIB and Amundi launch innovative USD500-million climate (17) bond portfolio to mobilize climate action", 10 September 2019

Ibero-American General Secretariat, *Report on South-South Cooperation in Ibero-America 2018* (18) (Madrid, 2018), p. 17

733 مشروعًا و 160 إجراء⁽¹⁹⁾. وتجلّى التزام الجماعة الإيبيرية الأمريكية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في البيان الخاص الصادر بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية الأمريكية خلال مؤتمر القمة الإيبيري الأمريكي السادسة والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي عام 2019، قررت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وضع سياسة تعاون إقليمي تتعلق بأولويات المشاريع الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي⁽²⁰⁾.

27 - وقبل جائحة كوفيد-19، كان ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متفاوتاً، حيث كان معظم التدفقات يذهب إلى عدد قليل من البلدان، لا سيما البرازيل والمكسيك. ومع ذلك، فقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بيرو وشيلي وكولومبيا زيادة كبيرة نظراً إلى نموها الاقتصادي، الذي كان أعلى من المتوسط الإقليمي، وإلى الاستثمارات العامة الجديدة في البنى التحتية والتعدين في بيرو وشيلي⁽²¹⁾. وعلى الرغم من التقدم المحرز في المنطقة، أدت الآثار العديدة للجائحة إلى تفاوت في الأداء الاقتصادي، مما أعاق التعاون الأمثل بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المنطقة. وفي عام 2020، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 37 في المائة⁽²²⁾ إلى ما يقدر بنحو 101 بليون دولار من 170 بليون دولار في عام 2019⁽²³⁾ وسط واحدة من أسوأ حالات الركود في جميع أنحاء العالم النامي. وسجلت الاستثمارات في الصناعات المتصلة بالنفط والتدفقات الباحثة عن أسواق انخفاضاً حاداً.

28 - وتجاوزت فوائد التعاون فيما بين بلدان الجنوب الاعتبارات الاقتصادية لتشمل مجالات أخرى مثل الصحة. فعلى سبيل المثال، أنشئت شبكة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنية بتعزيز نظم المعلومات الصحية من أجل تعزيز تلك النظم وتوافر الإحصاءات الحيوية. ووضعت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، التي تعمل كأمانة فنية لها، التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مركز الصدارة من خلال خططها الاستراتيجية للفترة 2020-2025 بشأن موضوع "الإنصاف في صميم الصحة". وتساعد الشبكة، وهي منصة مفتوحة للتعلم، على نقل التكنولوجيا المتصلة بالصحة إلى البلدان المشاركة.

29 - ويمكن الاستنتاج من المعلومات الواردة أعلاه أنه لا بد من زيادة تحسين نموذج التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك اتخاذ تدابير للحد من عدم المساواة، على النحو المقترح في موجز الأمم المتحدة السياساتي الصادر في تموز/يوليه 2020 بشأن أثر جائحة كوفيد-19 على أمريكا

Ibero-American General Secretariat, *Report on South-South Cooperation in Ibero-America 2019* (19) (Madrid, 2020), p. 17.

Enrique Gomez Ramirez, "South-South and triangular cooperation in Latin America", briefing paper (20) .prepared for the members and staff of the European Parliament, March 2019, p. 4

(21) المرجع نفسه، ص 5.

UNCTAD, "Global FDI flows down 42 per cent in 2020: further weakness expected in 2021, risking (22) .sustainable recovery", *Investment Trends Monitor*, No. 38 (January 2021), p. 1

UNCTAD, "Global FDI flows flat in 2019: moderate increase expected in 2020", *Investment Trends (23) Monitor*, No. 33, (January 2020), p. 4

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽²⁴⁾. وانطلاقاً من الروح نفسها، يتعين على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى جانب مناطق أخرى في العالم النامي، اتخاذ تدابير سياساتية إضافية لتعزيز نظم الرعاية الشاملة، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، والتنمية الصناعية والتكنولوجية المستدامة، بما في ذلك تدابير لتعزيز مشاركة النساء والشباب في الانتعاش الاقتصادي.

رابعاً - البلدان المتقدمة النمو

30 - واصل العديد من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات المتعددة الأطراف دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التعاون الثلاثي. ويساهم هذا التعاون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطرق تعاونية ويمكن أن يساعد في التغلب على التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الأكثر إلحاحاً اليوم، مما يضمن التنمية المستدامة في البلدان الشريكة. وهو يعتمد على نقاط القوة لدى مختلف الشركاء الإنمائيين ويجمع بينها لتنفيذ حلول مبتكرة ومرنة من أجل مواجهة التحديات الإنمائية والمساهمة في تحقيق خطة عام 2030.

31 - ومن بين عوامل النجاح الرئيسية للتعاون الثلاثي الفعال وجود نظام إيكولوجي وطني وبيئة تمكينية تدعم الشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة. إلا أن دراسة أجرتها في عام 2019 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بناءً على المناقشات التي دارت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بين الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين والأوساط المعنية بفعالية التنمية والشراكة العالمية من أجل تعاون ثلاثي فعال، وجدت أنه على الرغم من السعي المتزايد إلى تحقيق التعاون الثلاثي، والاهتمام السياسي به، إن 30 دولة ومنظمة دولية فقط وضعت سياسات أو استراتيجيات أو وثائق توجيهية بشأن التعاون الثلاثي. بيد أن السياسة الخارجية أو استراتيجية التعاون الإنمائي الشاملة وجهت التعاون الثلاثي بالنسبة إلى غالبية الشركاء. وفي بعض الأحيان، أشارت الاستراتيجيات إلى التعاون الثلاثي على وجه التحديد، وهي الاستراتيجيات التي نفذتها إسبانيا وجمهورية كوريا واليابان⁽²⁵⁾. ولاحظت الدراسة، مع ذلك، أن ثمة حاجة إلى تحول في المواقف من نموذج "المانح - المتلقي" إلى نموذج "الشراكة"⁽²⁶⁾ وكذلك حاجة إلى التأكيد على أن "القيمة المضافة والفوائد المترتبة على التعاون الثلاثي تفوق التكاليف الإضافية المحتملة"⁽²⁷⁾.

32 - ولا يزال العديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية يواجه تحديات على الرغم مما اضطلع به من عمليات في مجال التنمية الاقتصادية. وشملت المساعدة المالية الإنمائية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى هذه البلدان العديد من المشاريع التي تتطوي على عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، قامت جورجيا، من خلال التعاون الثنائي، بتبادل الخبرات في مجال إطلاق مبادرة إصلاح العدالة في مولدوفا⁽²⁸⁾. وقامت الدول الأعضاء الأخرى التي لديها خبرات إنمائية مماثلة - الاتحاد

(24) الأمم المتحدة، "موجز سياساتي: أثر جائحة كوفيد-19 على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، تموز/يوليه 2020.

(25) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *Enabling Effective Triangular Co-operation*, OECD Development Policy Papers, No. 23 (Paris, 2019), p. 18.

(26) المرجع نفسه، ص 15.

(27) المرجع نفسه، ص 9.

(28) Sayyora Arifdjanova, "Trends and opportunities in advancing South-South and triangular cooperation in Georgia", 2018, p. 19.

الروسي وتركيا وشيلي والصين وهنغاريا - بتبادل المعارف وبناء القدرات في المنطقة في مجالي التنمية الزراعية والأمن الغذائي. كما قام شركاء التعاون الثلاثي، مثل الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (مشاف)، بدور رئيسي في تبادل الخبرات في المنطقة.

33 - وشكلت الاستثمارات والتجارة الجنوبية في الجبل الأسود 31 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسعى البلد إلى أن يصبح جهة فاعلة دولية هامة وشريكا نشطا في مجال التعاون الثلاثي⁽²⁹⁾. وكمثال على التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب، إن أكثر الشركاء التجاريين الجنوبيين نشاطاً مع الجبل الأسود كانت البرازيل وتركيا والصين⁽³⁰⁾.

34 - وتؤكد اليابان، في ميثاقها للتعاون الإنمائي، على أهمية تقديم الدعم المستمر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتنظم حكومة اليابان مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ويؤكد المؤتمر بشكل خاص على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين آسيا وأفريقيا. وفي إطار المؤتمر الدولي، تعتبر اليابان التعاون الثلاثي الطريقة التي لا بد من اتباعها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنمية في البلدان الأفريقية.

35 - ويمكن أن تسهم أنشطة التعاون الثلاثي في الاقتصاد الأخضر بطرق مبتكرة ومرنة وفعالة من حيث التكلفة، وبالتالي يمكن أن تساعد في التعجيل بتنفيذ الاتفاقات البيئية الدولية. وتشمل الأمثلة الناجحة البارزة على مثل هذه المبادرات مشروع الزراعة المستدامة من أجل التكيف مع تغير المناخ الذي شاركت فيه تايلاند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وكمبوديا والنرويج في الفترة من عام 2010 إلى عام 2017. فقد ساعد المشروع صغار المزارعين على التكيف مع تغير المناخ من خلال تقنيات الزراعة المستدامة والتكنولوجيا المناسبة. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك برنامج غابات الأمازون دون حرائق (2010-2018)، وهو شراكة تضم إكوادور وإيطاليا والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية. وقد استحدث البرنامج طرقاً بديلة لاستخدام النار في ممارسات تربية الماشية والزراعة في منطقة الأمازون⁽³¹⁾.

خامسا - المجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاع الخاص

36 - يعد المجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاع الخاص من أصحاب المصلحة المهمين في مجال التعاون الإنمائي الذين يمكنهم القيام بدور رئيسي في توسيع نطاق تنفيذ خطة عام 2030 من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي العديد من البلدان، تركز استراتيجيات التعاون الوطنية فيما بين بلدان الجنوب على الخطط الإنمائية الوطنية، وقد تبلورت من خلال شراكات شاملة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ويعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

(29) Nargis Bozorova, "Trends and opportunities in advancing South-South and triangular cooperation in Montenegro", 2018, p. 15

(30) المرجع نفسه، ص 16.

(31) OECD, *Green Triangular Cooperation: An Accelerator to Sustainable Development*, OECD Development Policy Papers, No. 21 (Paris, 2019), p. 26

مع تحالف المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي شبكة دولية من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز فهم المجتمع المدني لقيمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالين الإنمائي والإنساني والمجالات ذات الصلة. ويعمل التحالف على بناء قدرات المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في بلدان الجنوب من خلال تبادل المعارف والموارد والمهارات والخبرات والأفكار المبتكرة للتعبير عن أهداف التنمية المستدامة⁽³²⁾.

37 - وفي حين أن الحكومات والمنظمات الدولية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في التعاون الثلاثي، تجدر الإشارة إلى أن 47 في المائة من المشاريع التي أُبْلِغَتْ بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشمل أصحاب مصلحة متعددين من غير الحكومات والمنظمات الدولية: جهات فاعلة من القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الخيرية والأوساط الأكاديمية والمعاهد البحثية، فضلاً عن الجهات الفاعلة دون الوطنية⁽³³⁾.

38 - وقدّم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبرنامج الإنمائي الدعم لإنشاء مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية، الذي أُطلق في أولانباتار في تموز/يوليه 2009. ويسعى مجمع الفكر هذا إلى تعزيز التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية والشركاء في بلدان الجنوب لإجراء بحوث جيدة وتقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة في بناء القدرات. كما يوفر منصة لتلك البلدان والشركاء في بلدان الجنوب والشمال لنشر وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة ودعم البلدان في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. وفي هذا السياق، وفي إطار مبادرة "المفكرون العالميون المعنيون بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب"، عقد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أربعة حوارات سياسية مع أعضاء ذلك التحالف العالمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

سادسا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا

39 - أتاحت الحاجة الملحة لإيجاد حلول للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 فرصة سانحة لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الصحة والمجالات ذات الصلة. لهذا السبب، خلال المرحلة الأولى من تفشي جائحة كوفيد-19، تبرع حوالي 79 بلداً، معظمها من بلدان الجنوب، للصين بلوازم طبية ومواد أخرى. ومع استمرار تفشي الجائحة على الصعيد العالمي، أرسلت الصين خبراء طبيين وقدمت الدعم إلى أكثر من 150 بلداً من البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء، وإلى المنظمات المتعددة الأطراف.

40 - ومن المبادرات المبتكرة للتعاون الإقليمي في مجال الصحة فيما بين بلدان الجنوب المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، الذي عزز قدرات المنطقة عن طريق بناء القدرات على إجراء الفحوص الطبية، وتعزيز إدارة الجوائح القائمة على المعرفة، ودعم جهود الحكومة لتعبئة الموارد من أجل استجابة صحية مستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن بلدان الجنوب، ولا سيما الصين والهند، شركاء استراتيجيون في

(32) انظر www.unsouthsouth.org/partner-with-us/alliance-of-ngos-and-csos-for-south-south-cooperation/

(33) Global Partnership Initiative on Effective Triangular Cooperation, *Triangular Cooperation in the Era of the 2030 Agenda: Sharing Evidence and Stories from the Field* (2019), p. 17

الجهود العالمية للتلقيح ضد كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، أصبحت الهند أكبر صانعي لقاحات كوفيد-19 في العالم. وكان البلد مركزاً لتصنيع اللقاحات حتى قبل الجائحة، حيث أنتج ما يصل إلى 60 في المائة من اللقاحات في العالم وبتكلفة منخفضة نسبياً، ولديه القدرة على إنتاج اللقاحات اللازمة لسكانه وسكان البلدان النامية الأخرى على حد سواء. وقد أبرمت الهند، إلى جانب الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اتفاقات منفصلة لتزويد صربيا بلقاحات كوفيد-19⁽³⁴⁾. ثم أخذت صربيا زمام المبادرة في التبرع بلقاحات كوفيد-19 للبويسنة والهرسك والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

41 - وبغية تعبئة الموارد المالية لتعزيز النظم الصحية وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ الصحية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي بعد جائحة كوفيد-19، يتعاون أعضاء منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ مع الاتحاد الأوروبي لتعبئة 25 مليون يورو آخرين من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر. وهذا هو نوع التعاون الثلاثي الذي يحتاجه العالم للتصدي لجائحة كوفيد-19 وإعادة البناء بشكل أفضل للتعافي من الجائحة.

42 - وعزز مصرف التنمية الكاريبي والسوق الجنوبية المشتركة مواردهما المالية وفتحا خطوط ائتمان لمكافحة الجائحة. ووافق مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي على تخصيص مبلغ 1,96 بليون دولار "للمساعدات الطارئة، وشراء وتوريد الأدوية والمعدات الطبية على الصعيد الإقليمي، وتمويل عمليات القطاع العام"⁽³⁵⁾. وكان قد وافق في السابق على خط ائتمان بقيمة 200 مليون دولار للبنك المركزي في هندوراس، مما يؤكد أهمية التكامل المالي الإقليمي. وبالمثل، أعلن المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية عن "خطوط ائتمان طارئ للمصرف السريع تصل قيمتها إلى 2,5 بليون دولار للاستجابة للآزمات ودعم العمليات التجارية"⁽³⁶⁾. ووافقت السوق الجنوبية المشتركة على صندوق تقارب هيكلي بقيمة 16 مليون دولار لدعم البحوث والتعليم والتكنولوجيا الحيوية المتصلة بالفيروسات⁽³⁷⁾.

43 - وبالمثل، التزم المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بمضاعفة الأموال المتاحة في إطار مرفقه للتعافي من أزمة كوفيد-19، من 5 بلايين دولار إلى 10 بلايين دولار، نظراً إلى ارتفاع الطلب. كما يتعاون البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى لتعبئة شبكة دعم، لا سيما للاقتصادات الأكثر ضعفاً في العالم⁽³⁸⁾. وكان البنك الإسلامي للتنمية قد قدم مساعدات بقيمة 1,86 بليون دولار إلى 27 دولة عضواً لمكافحة كوفيد-19 في أيار/مايو 2020⁽³⁹⁾. ومن خلال إنشاء

Predsednik, "AstraZeneca vaccine arrives in Serbia", 21 February 2021; and the **Error! Hyperlink reference not valid.** Republic of Serbia, "100,000 more doses of Sputnik V vaccine arrive", 23 March 2021.

UNCTAD, "South-South cooperation at the time of COVID-19: building solidarity among developing countries", May 2020, pp. 8–9.

(36) المرجع نفسه، ص 9.

Anastasia Kalinina, "What the world can learn from regional responses to COVID-19", World Economic Forum, 1 May 2020.

Asian Infrastructure Investment Bank, "AIIB doubles COVID-19 crisis response to USD10 billion", 17 April 2020.

Islamic Development Bank (IsDB), "As part of the US\$ 2.3 billion package, IsDB provides US\$1.86 billion to 27 member countries to contain COVID-19", 14 May 2020.

تسهيل تمويلي استراتيجي خاص للتأهب والاستجابة لصالح الدول الإسلامية بقيمة 730 مليون دولار، يهدف البنك الإسلامي للتنمية إلى التخفيف من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19⁽⁴⁰⁾.

44 - وخلال مؤتمر عقده عن طريق التداول بالفيديو في آذار/مارس 2020 قادة الدول الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، اقترح رئيس وزراء الهند إنشاء صندوق طوارئ للتصدي لجائحة كوفيد-19 يمول من تبرعات من جميع الدول الأعضاء، متعهداً بأن تقدم الهند تبرعا أوليا قدره 10 ملايين دولار. وبحلول منتصف نيسان/أبريل من ذلك العام، بلغ إجمالي تبرعات الدول الأعضاء في الرابطة 18,8 مليون دولار، وفي أيلول/سبتمبر 2020، "كان من الضروري مواصلة التدخلات والتدابير الاستباقية"⁽⁴¹⁾.

45 - وأنشأ مجلس التعاون الخليجي غرفة عمليات مشتركة لتبادل الخبرات حول كيفية تعامل كل دولة من الدول الأعضاء مع تفشي الفيروس واحتوائه، استرشادا بأحدث البيانات والإحصاءات ومستوى التأهب.

46 - وتؤكد جائحة كوفيد-19 على ضرورة قيام المشاركين في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل جماعي بتحديد طرق ووسائل توفير الرعاية الصحية الشاملة على الصعيد العالمي، حيث لا يكون أي بلد آمنا ما لم تكن جميع البلدان آمنة، حسبما دفع به العديد من المعلقين.

سابعاً - تنفيذ إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

47 - وفرت المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (SSC/17/3) إطاراً مشتركاً لتعميم الإجراءات وطرائق التمويل ذات الأولوية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، مع مؤشرات أداء على كل مستوى لقياس التقدم المحرز والنتائج المحققة. وستتقح المبادئ التوجيهية بما يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي أقرت مؤخراً.

48 - ودعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب زيادة إدماج عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في استراتيجيات وأطر كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن بين 27 كيانا من كيانات الأمم المتحدة التي أجابت على الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كان لدى 6 كيانات استراتيجية مخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقامت كيانات أخرى بإدماج "التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ... في خطط العمل وأطر الرصد في منظماتها" (A/75/371، الفقرة 5). فعلى سبيل المثال، تدرج خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة 2018-2021 التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن وسائل تنفيذ خطة عام 2030. وتنفيذا للخطة، "استخدم في عام 2019 ما يتراوح بين 10 و 22 في المائة من المبادرات، في إطار كل حل

(40) IsDB, "Second statement on IsDB Group emergency response to the impact of the COVID-19 pandemic in member countries", 16 March 2020.

(41) انظر South Asian Association for Regional Cooperation (SAARC), "Press release of the Fifteenth Informal Meeting of SAARC Finance Ministers", 16 September 2020.

من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي، التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية". (A/75/371، الفقرة 29).

49 - ومن بين كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي وضعت استراتيجية واضحة المعالم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية (A/73/321، الفقرات 23-26). والجدير بالذكر أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة جعل العمل التطوعي عنصراً لا يتجزأ من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في إطاره الاستراتيجي، 2018-2021 (DP/2018/6). وفي عام 2018، كان 81 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة من بلدان الجنوب.

50 - ومن بين كيانات الأمم المتحدة الـ 26 المشمولة بالتقرير المرحلي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2018 (JIU/REP/2018/2)، أنشأ 19 كيانا وحدات أو جهات تنسيق محددة ومخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مقارها. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث قام 27 كيانا من كيانات الأمم المتحدة بعقد أكثر من 140 حواراً بشأن السياسات وتنفيذ أكثر من 175 برنامجاً ونشاطاً لبناء القدرات (انظر A/75/371).

51 - وحقق 11 كيانا فقط من بين الـ 26 المشمولة بالتقرير المرحلي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2018 الهدف المقترح في الاستعراض السابق الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2011 فيما يتعلق بتخصيص 0,5 في المائة على الأقل من الميزانية الأساسية والموارد الخارجة عن الميزانية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن ثم، فإن استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2011 سلط الضوء على عدم كفاية الموارد كعقبة رئيسية أمام تعزيز دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبحلول عام 2020، كانت كيانات الأمم المتحدة قد أنشأت أكثر من 175 شراكة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وأنشأت شراكات أخرى آليات تمويل مختلفة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (انظر A/75/371، الفقرة 42).

52 - وفي التقرير المرحلي لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2018، لوحظ إحراز تقدم كبير في عدد كيانات الأمم المتحدة التي تسهم في تقارير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي آلية الإبلاغ الدوري الرئيسية عن الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ووفقاً للتقييمات الداخلية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قدمت 7 كيانات فقط إسهامات في عام 2014، مقارنة بـ 24 كيائاً في عام 2020.

53 - وقام ما مجموعه 23 كيانا من كيانات الأمم المتحدة الـ 26 التي أجابت على الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في حزيران/يونيه 2019، بإدماج عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في استراتيجياتها وأطر الرصد المعتمدة للفترة 2018-2021 (A/74/336، الفقرة 24). ومن الأمثلة على ذلك التقارير السنوية للبرنامج الإنمائي التي تركز على النتائج، والخطة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرامجها القطرية، وخطط برنامج الأغذية العالمي لتصميم المشاريع وتنفيذها، وقاعدة بيانات ولوحة متابعة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التي تدمج بشكل حاسم عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في نظم الرصد والتقييم الخاصة بها. كما أجرى بعض من كيانات الأمم المتحدة، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقييما للدعم الذي يقدمه الكيان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي⁽⁴²⁾.

ثامنا - الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز دور وتأثير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

54 - واصل البرنامج الإنمائي الامتثال لخطة عمل بونينس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ووثيقة نيروبي الختامية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الرفيعة المستوى، فضلا عن قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتحقيقا لهذه الغاية، ظل ملتزما في عام 2018 "بكفالة تخصيص الموارد العادية (الأساسية) بصورة مستقرة ويمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة 2018-2021" (DP/CF/SSC/6، الفقرة 48). وبناء على ذلك، اقترح البرنامج الإنمائي على المجلس التنفيذي "الإبقاء على دعمه لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بنفس مستوى مخصصات الإطار الاستراتيجي للمكتب للفترة 2014-2017، استنادا إلى مساهمات الموارد العادية المتوقعة في الميزانية المتكاملة [البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي] للفترة 2018-2021" (DP/CF/SSC/6، الفقرة 48). وعلى هذا الأساس، التزم البرنامج الإنمائي بما مجموعه 23,3 مليون دولار: 14,2 مليون دولار في إطار العنصر البرنامجي للميزانية المتكاملة (بند فعالية التنمية) و 9,1 ملايين دولار في إطار العنصر المؤسسي.

55 - واستخدم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب هذه الموارد من أجل وضع وتنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021، الذي دعم العمليات الحكومية الدولية التي تضع سياسات لمواصلة النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وحفز المكتب أيضا على إجراء مزيد من البحوث والتحليلات كي تسترشد بها سياسات وبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لكل من الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة عند إقامة الشراكات وتعبئة الموارد للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (انظر DP/CF/SSC/6). وترد تفاصيل عمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقرير الأمين العام (SSC/20/2) للدورة العشرين للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(42) انظر United Nations Population Fund (UNFPA), "Out now! First formative evaluation of UNFPA approach to South-South and triangular cooperation", 22 December 2020. LC/SES.38/DDR.2

تاسعا - متابعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتوصيات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن مراجعته لحسابات مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

56 - في شباط/فبراير 2017، قدم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات تقريراً⁽⁴³⁾ عن متابعة مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في شباط/فبراير 2016 على النحو المستكمل في أيار/مايو 2016⁽⁴⁴⁾. واستعرض مراجعو الحسابات تنفيذ التوصيات الـ 16 الواردة في تقرير مراجعة الحسابات لعام 2016 وخلصوا إلى أن 15 من التوصيات الـ 16 نُفذت بالكامل بينما كانت توصية واحدة قيد التنفيذ. ونُفذت التوصية المتبقية في وقت لاحق.

57 - وبغية تيسير توثيق علاقة العمل بين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإنمائي، جرى توضيح التسلسل الإداري لمكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك علاقة مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤول عن مساءلته. وقد تحقق ذلك من خلال تفويض السلطة، بما في ذلك سلطة الشراء، من المدير المساعد للبرنامج الإنمائي ومدير مكتب الخدمات الإدارية إلى مدير مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

58 - وواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقييم فعاليته التنظيمية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، مما أدى إلى بذل جهود لتعزيز قدراته على إدارة البرامج ورصدها وتقييمها وفي مجال الإدارة القائمة على النتائج، استناداً إلى إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021 وتمشيا مع توصيات مكتب المراجعة والتحقيقات. كما عالج مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام 2017 أوجه القصور في مجالات إدارة البرامج والمشاريع، والموارد البشرية، والمشتريات، وإدارة السفر، والإدارة المالية. وعلاوة على ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الاستفادة من الشبكة الواسعة من المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، ومنظمات الأمم المتحدة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، فضلا عن شبكة جهات التنسيق الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، وبناءً على التوصية التي قدمها مكتب المراجعة والتحقيقات في عام 2015، أنشأ المكتب وحدة لدعم البرامج من أجل ضمان اتساق جميع العمليات مع السياسات والإجراءات المؤسسية للبرنامج الإنمائي. وتمشيا مع قواعد البرنامج الإنمائي وأنظمتها وإجراءاته، تعزز وحدة دعم البرامج الشفافية والمساءلة في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تقديم خطة عمل متكاملة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى البرنامج الإنمائي في إطار الخطة السنوية للموارد المؤسسية. وبموجب السلطة المفوضة، يقدم مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل السنوية المتكاملة إلى المدير المعاون للبرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، فإن مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون

UNDP, Office of Audit and Investigations, "Audit of United Nations Office for South-South (43) Cooperation: follow-up of OAI report No. 1580 dated 24 February 2016 (updated 2 May 2016)", Report No. 1754, 22 February 2017

UNDP, Office of Audit Investigations, "Audit of United Nations Office for South-South Cooperation", (44) Report No. 1580, 24 February 2016 (updated on 2 May 2016)

فيما بين بلدان الجنوب عضو في فريق الأداء المؤسسي، وهو إحدى آليات الحوكمة الداخلية التي يرأسها المدير المعاون.

59 - كما وضع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خطة تقييم شاملة على نطاق المكتب لتتبع التقدم المحرز في تحقيق نتائج الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة 2018-2021 والإبلاغ عنه، والتزم بالعمل بشكل وثيق مع مكتب التقييم المستقل على تنفيذ خطة التقييم. وهذا يتماشى مع القرار 5/2018 للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. واستجابة لدعوات الدول الأعضاء بأن تقدم الأمم المتحدة دعماً متسقاً لمبادراتها الإنمائية، فإن الأنشطة الواردة في الإطار الاستراتيجي الحالي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تتواءم مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، فضلاً عن الأطر والخطط الاستراتيجية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة من أجل تحسين الاستفادة من الأصول على نطاق المنظومة حسب الاقتضاء. كما يتطلب الاستثمار في ضمان الجودة التنظيمية زيادة التعاون التقني بين البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتقييم المستمر للأولويات المؤسسية وممارسات إدارة الموارد ومعايير الجودة الفنية. ولذلك، أجرى أيضاً مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وقيادة البرنامج الإنمائي استعراضاً وظيفياً سريعاً للتعاون بين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والبرنامج الإنمائي في عام 2019.

60 - وعلاوة على ذلك، اقترحت مراجعة حسابات مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2020 التي أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقق⁽⁴⁵⁾ وضع إطار تعاون مشترك بين البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز التعاون الاستراتيجي وخطة عمل مشتركة من شأنها أن تحدد مجالات التعاون وأدوار ومسؤوليات كل منهما، بالنظر إلى استمرار استضافة البرنامج الإنمائي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن عمله في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيجري وضع هذا الإطار بعد وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي والإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للفترة 2022-2025. وفي مرفق للتقرير السنوي لمدير البرنامج المقدم إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يبلغ مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أعضاء المجلس بشأن تنفيذ إطاره الاستراتيجي، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس التنفيذي 5/2018. وبالمثل، تقوم الجمعية العامة برصد وتقييم الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على أساس المعلومات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التقارير السنوية للأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

UNDP, Office of Audit Investigations, "Audit of United Nations Office for South-South Cooperation", (45)
.Report No. 2214, 11 December 2020

عاشرا - الاستنتاجات والتوصيات

61 - تبين النتائج التي خلص إليها هذا التقرير أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب كان قبل الجائحة قد اتسع من حيث النطاق والحجم، مع ما ترتب على ذلك من آثار إيجابية في التجارة والاستثمار والتدفقات المالية والقدرات التكنولوجية والنمو الاقتصادي. وفي جميع مناطق جنوب الكرة الأرضية، يؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب دوراً محورياً في تعزيز الشراكة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة عام 2030 وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. كما تساهم بلدان شمال الكرة الأرضية، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، من خلال التعاون الثلاثي، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدان الجنوب.

62 - وبالنظر إلى الخطر الذي تشكله جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات العالمية مثل تغير المناخ، ينبغي لبلدان الجنوب، بدعم من الشركاء، بما في ذلك بلدان الشمال والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، إنشاء أو تعزيز السياسات الوطنية والوحدات أو الإدارات الوطنية للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

63 - وبينما يشرع البرنامج الإنمائي في إعداد خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، يظل ملتزماً باستخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما من العناصر الأساسية لتنفيذ خطة عام 2030. وانطلاقاً من توليه مهمة تحقيق التكامل في الدعم المقدم إلى البلدان في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة وأثر جائحة كوفيد-19، سيضطلع البرنامج الإنمائي، من خلال شبكة مكاتبه القطرية، بدور محوري لمساعدة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

64 - وينبغي أن تولد خطة عمل بونيس آيرس واستراتيجية الاتجاهات الجديدة ووثيقة نيروبي الختامية ووثيقة بونيس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب زخماً جديداً للاستفادة الفعالة من نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل التدابير الرامية إلى زيادة تسخير هذا التعاون تحقيقاً لهذه الغاية ما يلي:

(أ) تحقيق زيادة قوية في المساهمات المالية من القطاعين العام والخاص؛ فقد أنشأت بعض البلدان النامية تسهيلات تمويلية وصناديق استثمارية لمواجهة التحديات الإنمائية من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وينبغي أن تشمل المساهمات في هذه الصناديق الاستثمارية مساهمات متزايدة تقدمها جميع البلدان القادرة إلى صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل دعم المزيد من الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) المشاركة الفعالة للقطاعين العام والخاص في مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة، وينبغي لهذه الجهات الفاعلة أن تولد المزيد من الموارد لبرامج محددة ذات أطر زمنية محددة تحديداً جيداً ونتائج قابلة للقياس؛ وينبغي أن تتماشى مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ومبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والخطط والأولويات الوطنية لبلدان الجنوب؛

(ج) المشاركة النشطة للمصارف المتعددة الأطراف والإقليمية والمؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك تلك التي أنشأتها بلدان الجنوب حديثاً، من خلال دعمها المالي وخبرتها التقنية، في دعم دراسات الجدوى، ووضع وتنفيذ برامج مبتكرة من شأنها تمكين البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توسيع نطاق الحلول الإنمائية التي أثبتت جدواها والممارسات الإنمائية الجيدة المستمدة من بلدان الجنوب؛

(د) تسخير كيانات الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو السياسات والاستراتيجيات الوطنية القائمة للنهوض بالشراكات الثلاثية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وينبغي أن تدعم هذه الشراكات أيضاً جهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وآليات التنسيق اللازمة للتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(هـ) الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، وينبغي للبلدان النامية أن تعزز الروابط المؤسسية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والقطاع الخاص، لتحسين إمكانية الوصول إلى التعليم الجيد في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف زيادة قدرات البلدان النامية على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة والتعجيل بتحقيق تنميتها المستدامة؛

(و) في إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ينبغي للبرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى استحداث طرق للقيام بصورة منهجية بتبادل السياسات والاستراتيجيات التي أثبتت فعاليتها من حيث الحد من الفقر المتعدد الأبعاد والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك تمكين أقل البلدان نمواً من الخروج من هذه الفئة.